

بول بريمر ومالكولم ماك كونل

عام «بريمر العراقي» في الميزان! عام قضيته في العراق: النضال لبناء غدٍ مرجو

ترجمة عمر الأيوبي

(بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦). ٤٩٦ ص.

عبد الحسين شعبان

باحث ومفكر عراقي.

أهمية الكتاب

الكتاب يتألف من ثلاثة أقسام ويحتوي على أربعة عشر فصلاً ويغطي أكثر من ثلاثة عشر شهراً قضاها بريمر في العراق، بين ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، ويشترك الكتاب مع ما سبقه وما لحقه من أحداث.

الكتاب وثيقة مهمة وتاريخية من موقع الحدث الميداني لأرفع شخصية أمريكية حكمت العراق، وتعكس مداخلاته واستعادته الرؤية الرسمية الأمريكية لتلك الفترة الزمنية التي تشمل أكثر من عام على احتلال العراق وما تلاه من ترتيبات إدارية وسياسية في ظرف معقد ومتداخل ومتناقض في الآن ذاته.

ولم يكن بول بريمر سفيراً أو مسؤولاً أمريكياً فحسب، بل كان معتمداً ومبعوثاً قريباً من الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الذي منحه صلاحيات واسعة تكاد تكون مطلقة لحكم العراق. يقول بريمر عن خلفيات تعيينه في منصبه من خلال حوار مع فرانسيس زوجته: «أبلغتها بأن سكوتر ليبي كبير موظفي نائب الرئيس ديك تشيني، وبول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي، اتصلا بي بعد انتهاء «الأعمال العدوانية» لأتولى منصب «إدارة العراق المحتل» مبعوثاً دائماً للرئيس في العراق «وكنت أمتلك المهارات والخبرة المطلوبة لهذا المنصب» (مقارنة مع الفريق المتقاعد جاي غارنر» (Jay Garner) (ص ١٣ - ١٤).

ثم يروي القصة بعد ذلك حين يقول: إن الرئيس بوش برّ بوعده وسلمني في ٩ أيار/مايو رسالة بتعييني «مبعوثاً رئاسياً إلى العراق»، ومنحني سلطة تامة على موظفي الحكومة

الأمريكية وأنشطتها وأموالها هناك، وتبعه رامسفيلد بتعييني «مدير سلطة الائتلاف المؤقتة» وفوضني «بكل الأعمال التنفيذية والتشريعية والقضائية» في العراق (ص ٢١) بعد احتلاله وخلفاً للقائد العسكري المخضرم جاي غارنر.

يغطي الكتاب هذه الفترة المليئة بالأحداث والأسرار والخفايا والتحديات التي ما تزال غامضة وغير مكشوفة ولم يرشّح منها سوى القليل، ويعرض الكاتب العديد من المفاجآت والآراء سواء ما يتعلق بالسياسة الأمريكية أو بانطباعاته إزاء طاقم الحكم والقوى والشخصيات التي تعاونت مع المحتل، أو تقديراته لمستقبل العراق وآفاقه، وخصوصاً أن الأوضاع الأمنية خلال فترة حكمه ازدادت تدهوراً وشهدت البلاد نوعاً من الإرهاب لم يعرف له مثيلاً، ناهيكم بتعاظم الرفض الشعبي للاحتلال وبدائيات التصدي له عبر عمليات مقاومة سلمية ومسلحة أخذت تتسع وتتعاظم وتشكل تحدياً حقيقياً للاحتلال.

الكتاب إذاً ومن موقع المسؤولية الأولى يعتبر مرجعاً خطيراً على المستوى العراقي والدولي لحاكم بأمره ومسؤول للقوات المحتلة التي أصبح اسمها الرسمي القوات المتعددة الجنسيات، خصوصاً بعد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الصادر في ٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

«الوثيقة» خبرٌ وشهادة!

نقول في الإعلام إن الصورة «خبرٌ» و«شهادة»، بمعنى أنها تُغني عن الكثير من المقالات والتحليلات والكلمات، إذ هي بحد ذاتها موضوع موثق ليس فقط على نحو مقروء وإنما على نحو مُشاهد أو منظور أيضاً، وملامح الصورة تكشف الكثير من التفاصيل الضرورية منها وغير الضرورية، بحيث تجعل الناظر إليها قادراً على فرز الألوان والتميز في حدود تلك الملامح والتضاريس.

وعندما نتحدث في المحافل الأكاديمية والعلمية نقول إن «الوثيقة خبرٌ» و«شهادة» أيضاً، إذ إنها تبوح بالكثير من الأسرار وتكشف المستور عن الكثير من القضايا التي تبدو ظاهرياً بملامح أخرى. وكتاب بريمر هو من النوع الذي يزيح الستار عن الكثير من الخبايا والخفايا، فيعلّق وينقل نصوص تعليقات كان قد سمعها من الفريق الذي تعاون مع الولايات المتحدة أو من تابعيته الإدارية من الموظفين والعاملين.

ولعل أهمية هذه الوثيقة أو «الشهادة» تتأتى أيضاً من راهنية أحداثها، ناهيكم بشخصية ومكانة من يدلي بها وسعيه لتدوين بعض تفاصيلها في وقتها باقترابها من اليوميات، وهو ما كان يفعله عندما يُرسل رسائله في نهاية اليوم إلى زوجته فرانسسي عن طريق البريد الإلكتروني (E-mail).

ويُسلّط الكتاب الضوء على معلومات وعلاقات خاصة وتسريبات وتواطؤات وتكتيكات يمارسها بريمر بحق الفريق العراقي المتعاون معه. وبغض النظر عن صحة أو عدم دقة ما ورد فيه، إلا أنه يأتي استكمالاً وإضافة خطيرة ومهمة لمحاضر جلسات مجلس الحكم الانتقالي

المنشورة في بيروت، وبالتالي فهو يتحدث عن قضايا مسكوت عنها أو أنها ما تزال بعيدة عن دائرة الضوء، خصوصاً بعد مدهامة الدولة العراقية وحل مؤسساتها العسكرية والأمنية، بما فيها حرس الحدود وشرطة مكافحة الجريمة وشرطة النجدة وشرطة المرور وغيرها. وبسبب ذلك حدث فراغ أمني وسياسي مرعب ومخيف.

ان تعويم الدولة شجع الهويات التجزئية التقسيمية على الانتعاش على حساب الهوية الوطنية الجامعة، فبدلاً من مواطنة تامة ومساواة كاملة وحرية عامة وشخصية، وهو الطموح الذي كان ينتظره العراقيون بعد حكم شمولي ونهج تسلطي استبدادي «أقلوي»، فإذا بهم يُدفعون دفعاً للاحتماء بمرجعيات تقليدية طائفية ومذهبية وعرقية وعشائرية وجهوية ومناطقية ومحلية ساهمت في تكريس التشطي والتفتيت، حتى وإن بقي العراق موحداً شكلاً.

خبائيا وخفايا وأسرار!

من يقرأ شهادة بريمر «العراقية» يتولد لديه شعور بالحيرة حتى إذا افترضنا أنه حاول أن يدق الأسافين أو أن يستغيب البعض أو يسعى للتقليل من شأنه، أو أن ينسب إليه شيئاً أو أن يدعي شيئاً لنفسه، إلا أنه يبقى شهادة شاملة متوفرة في ظل غياب شهادات أخرى قريبة من قلب الحدث أو ملامسة له لفترة مليئة بالمصاعب والتحديات والانهيئات السياسية والأخلاقية.

وعلى الرغم من محاولة الحاكم بأمره بول بريمر، أو كما أسماه العراقيون وكما شبهوه بـ **بماك آرثر** نائب الملك الياباني، أو **لوسيو كلاي** الألماني، الظهور كمن يتحدى المخاطر، بل إنه يذهب إليها بنفسه، إلا أنه يعترف بأن آرثر وكلاي لم يكونا في ظروفه نفسها وتعقيدات الوضع العراقي!! (ص ٥٢ - ٥٣).

كتاب **عام قضيته في العراق** يقدمه لنا بأسلوب أنيق ولغة جذابة لا تخلو من طرافة ومن لسعات لبعض الشخصيات وسخرية إزاء البعض الآخر وازدراء إزاء الثالثة، يمكن اعتباره دراسة سايكولوجية وسوسيلوجية لبعض اتجاهات القوى والزعامات السياسية التي جاءت مع الاحتلال، ناهيكم بأنه عرض حال نموذجي للشخصية الأمريكية الاستعلائية التي لا تفهم في أحيان كثيرة الخصوصيات الثقافية والدينية والوطنية للشعوب.

كتاب **عام قضيته في العراق** يتحدث عن أحداث ما تزال طازجة ونظرية وإن اختلطت رائحتها بالدم والعنجهية، وبشيء كثير من الصخب والأيديولوجيات الرثة وبأكاذيب أصبحت شائعة وكأنها جزء من لعبة إلكترونية لا قلب لها، حاولت الولايات المتحدة أن تتدرب عليها وأن تبحر فيها إزاء شعب أعزل وبريء عانى طويلاً، سواء بسبب حروب لا مبرر لها، أو بسبب تبديد للطاقت والأموال من دون مساءلة، وهذان الأمران استمرا على نحو درامي وكأن العراق الذي اجترح عذابات لا حدود لها، لا يُراد له أن ينهض بانتظار أن تتحول روحه إلى طائر عنقاء جديد يخرج من الركام والرماد لينثر ما تبقى فيه من لعبة لا تبدو لها نهاية!

لكن الذي يردُّ في الكتاب بخصوص الأحداث والأشخاص والأسرار والخبائيا بحاجة إلى

تدقيق، فهو يمثل رواية للحدث من منظور خاص للمنتصر المزهو الذي يريد باستعلاء أن ينشر الديمقراطية ويبشر بربيع الحرية الذي يقول إن العراق ينعم (لعلها نشوة النصر التي تحولت إلى كوابيس) فيه وهو ما ينبغي تعميمه على دول المنطقة.

قد تكون الرواية، خصوصاً الأحداث التاريخية وتسلسلها وعرضها ومنهجتها، تمثل جانباً من الحقيقة، ولكن جزءاً منها بلا شك سيرويه فريق مجلس الحكم الانتقالي إذا امتلكوا جراً بريمر أو تحرروا من التزاماته، وهو المجلس الذي أسسه بول بريمر وفقاً لصيغة إثنية - مذهبية ومحاصصات وتقسيمات ما انزل الله بها من سلطان، والرواية الثالثة للحدث قد تكون من خارجه وإن تداخلت بعض حيثياتها ممانعةً أو رفضاً أو مقاومة، لكن لها رؤيتها التي تختلف وتتقاطع مع رؤية بول بريمر، سواء امتلكت علاقات سرية أو معلومات لوجيستية أو لقاءات خاصة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلوب أن يقدم اللاعبون رؤيتهم لأحداث مريرة كل من زاويته، والأهم من ذلك أن يطلع العراقيون والعالم أجمع على تلك الروايات، ليس فقط كفضول علمي وشغف معرفي وبحثاً عن الحقيقة فحسب، بل ليقروا بأنفسهم تاريخهم وتاريخ زعامات أو قيادات تعاطت مع المحتل سلباً أو إيجاباً! وما زال بعضها «يزهو» بانجازاته وكأن الأمر يتم في إطار الغيب وليس المنظور والمرئي والمسموع.

ولا بد من توضيح مهم، وهو أن من ترد أسماءهم في الكتاب بحاجة إلى إجلاء موقف وتبيان رأي وكشف للحقيقة، وخصوصاً أن البعض كان يظهر العكس ويوحي بالضد مما يذكره بريمر من مواقف أو آراء علنية أو سرية، بما فيها من تواطؤات وشغب وتحريضات ووشايات.

يمكن القول حتى عكس ما يذهب إليه الكتاب من الاستنتاجات التي قد تدخل في باب الدعاية السياسية ومحاولة تبييض صفحة الولايات المتحدة، وتسويد صفحة وجوه العراقيين الذين تعاونوا معها، إن بريمر بالرغم من كل ذلك يبقى مسؤولاً عما يقول وما يكتب، صدقاً أو مبالغة أو افتراء، ومع ذلك فهناك حدود لنظرية «المؤامرة» التي ستجد من يواجهك بها كأن ما يكتبه بريمر يدخل ضمن مخطط يستهدف النيل من البعض وتشويه سمعته، وقلب الحقائق كاملة!

لكن لماذا إذاً يعترف بريمر بأن العراقيين حتى في الأيام الأولى لم يكونوا مع الاحتلال، وهو ما يذكره بريمر نفسه، عندما يقول «.. كان غالبية العراقيين مسرورين للإطاحة بصدام ورجاله، لكن القليل منهم سرّاً لاحتلال جيش أجنبي غير مسلم بلدهم» (ص ٥٣). وفي ذلك مقارنة لما يذهب إليه السفير المتقاعد هيوم هودان لما حصل في ألمانيا واليابان، حيث لم يرحب الألمان واليابانيون بالاحتلال، لكنهم كانوا يعرفون أن الاحتلال هو ما يحدث عندما يخسرون حرباً.

وهذا الإقرار يعني في ما يعنيه أن العراقيين حتى في الأيام الأولى رفضوا مجرد التفكير أن بلدهم يقع تحت الاحتلال، لأنهم لم يكونوا يشعرون بالهزيمة في حرب محسومة النتائج سلفاً،

وفي حرب لم يشعروا أنهم دخلوها، ولذلك كان هناك نوع من المفارقة والحيرة.

وفي العلم العسكري والسياسي عندما لا يكون هناك شعورٌ عامٌ شعبيّ بدخول الحرب، يصعب التفكير بالهزيمة، فما بالك بالنتائج التي تترتب عليها كالاحتلال مثلاً، وهو ما حاول المحتلون وبعض ذبولهم وحواشيهم العزف عليه عندما اعتبروا أن مجرد سقوط النظام السابق يعني «تحريراً» أو ما شابه ذلك.

ويبرر بريمر تعاون الألمان واليابانيين مع الأمريكيين المحتلين لأنهم لا يرغبون في إحلال الجيش الأحمر محل الجيش الأمريكي (ص ٥٤)، متناسياً أن ذلك التعاون والمساعدة سواء كانا مشروع مارشال أو غيره، إنما يعودان إلى ظروف الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي العالمي في ظل القطبية الثنائية.

نظرة بريمر إلى الدولة العراقية!

النقطة المهمة والخطيرة التي حاول بريمر أن يرسخها وربما أخذ البعض يرقص على هذه النغمة هي: أن الدولة العراقية الحالية ملفقة، فقد أنشأها البريطانيون في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بتجميع ثلاث مقاطعات (ولايات) من الإمبراطورية العثمانية حليفة ألمانيا الإمبريالية، والمقصود هنا (ولاية بغداد في الوسط وولاية البصرة في الجنوب وولاية الموصل في الشمال)، مع تأكيده أن هذه التوليفة مختلفة إثنياً وطائفيًا، ففي الجنوب توجد روابط بين الغالبية العربية الشيعية المسلمة وإيران، وكانت الأقلية العربية السنية تشكل نحو ٢٠ في المئة، والأكراد والتركمان وهم سُنّة أيضاً في الشمال، إضافة إلى أقليات مثل المسيحيين واليزيديين.

وبهذا فهو يجمع على نحو غير متجانس، القومي مع الديني، ويقسم العرب إلى مذاهب، فهذا سني وذاك شيعي، ويضع معهم الأكراد بصورة نمطية ويضيف إليهم التركمان، ولا يقول لنا كم يؤلف العرب من سكان العراق، بالرغم من أن التقديرات تقول إن نسبتهم ساحقة وتصل إلى نحو ٨٠ في المئة أو ما يزيد على ذلك، ولهم امتداد إقليمي وعمق استراتيجي، وهم الذين طبعوا تاريخ العراق ومثلوا وجهه العروبي - الإسلامي. وهكذا يفعل مع أديان أخرى كالمسيحية واليزيدية، ولا يذكر الصابئة وغيرهم، في حين لا يتحدث عنهم كأقليات دينية مقابل أغلبية مسلمة تصل إلى ٩٥ في المئة من سكان العراق.

الطائفية والإثنية

الطابع الطائفي صارحٌ وبارزٌ في كتاب بول بريمر، فهو لا ينفك عن الحديث عن أن السُنّة حكموا العراق نحو ٤٠٠ عام في ظل الإمبراطورية العثمانية السابقة، ثم تحت الحكم البعثي. ويكرر كثيراً في حوارات وفي سجلات وفي ضغوط على المرجعيات الدينية والسياسية، بأن الشيعة أخطأوا عام ١٩٢٠ خطأ فادحاً عندما لم يشتركوا في الحكم، حيث فاز به «السُنّة» الأقلية، ولذلك لا ينبغي عليهم أن يكرروا هذا الخطأ التاريخي.

وكان بريمر يحاول غرس تلك المفاهيم بالتلويح عن طريق الغزل أو بالتحذير باستمرار، من مغبة عدم المشاركة أو التعاون مع المحتل، مقدماً بعض الفتات للقيادات المذهبية بصيغة مجلس الحكم المشوّهة التي وافق عليها بعضهم على مضض، أو كتعبير عن واقع الحال، لكنه بعد أن انكشفت الأمور، وهو ما يذكره بول بريمر، أخذ يتنصل من تلك الصيغة، كمن يقتل أباه ويطلب من الناس مواساته، باكياً ومستعظفاً بأنه أصبح يتيماً (ص ١٠٨ و ٢٩٩ وفي صفحات كثيرة من الكتاب وحوارات مع القيادات الطائفية الشيعية، تتكرر هذه المغازلات والتحذيرات).

حاول بول بريمر أن يوحي للقيادات الكردية بمناسبة أو بغيرها، أن الولايات المتحدة متفضلة عليهم، ولا ينبغي زيادة سقف مطالبهم.

يقول بريمر إنه زار كركوك مع بعض أعضاء مجلس الحكم واطلعوا مباشرة على التوترات في المدينة المتنازع عليها والتي تسيطر على ثروة حقول النفط الشمالية. وينقل بريمر زعم الأكراد بأن كركوك مدينة كردية تقليدياً، وأن غالبية السكان أصبحت عربية بسبب سياسة صدام «التعريبية» في الثلاثين سنة الماضية.

ويمضي بريمر بالقول موجهاً كلامه إلى إلى بلير إنه كان صريحاً مع القادة الأكراد وحذرهم من أن الائتلاف (الدولي) لن يتسامح مع الأعمال التي تثير الانفصال في العراق (ص ٣٤١).

ويقول بريمر: إن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وثيقة مؤقتة، لذا فإن القضايا الحساسة مثل حدود الإقليم والوضع النهائي للأكراد تقرر عند كتابة الدستور الدائم. وبحسب البارزاني وقبله الطالباني تعتبر كركوك قُدس الأقداس أو «قُدس كردستان». وهذا مصدر مضايقة لبريمر حسبما يشير.

يقول بريمر إنه أجاب البارزاني بقوله: «يوجد قُدس واحدة في العالم وهي تسبب الكثير من المشاكل بمفردها»، واقترح عليه أن يتخلّى عن هذا التشبيه (ص ٢٤٣ - ٢٤٤).

حاكم بأمره

حاول بريمر أن يتصرف خارج إطار كُلِّ رقابة منذ اللحظة الأولى استناداً إلى التفويضين: الأول تفويض بوش، والثاني تفويض رامسفيلد. وينقل بريمر حواراً بينه وبين راميرو دا سيلفا (Ramiro da Silva) البرتغالي الأصل والمسؤول في الأمم المتحدة عندما اعتذر عن تقديمه أموال «النفط مقابل الغذاء» لأنها ملك الحكومة العراقية ولا يمكن تحريرها دون موافقتها، فأجابه بنبرة حازمة وهو ما ينقله «أنا الحكومة العراقية الآن، وإنني أطلب من الأمم المتحدة نيابة عن تلك الحكومة تحرير هذه الأموال على الفور» (ص ٥٢).

وبنبرة استعلائية يذكر كيف أنه ألغى اجتماعاً مع قياديين عراقيين كان قد حضر له جاي غارنر لأنه يريد أن يبلغهم رسالة بأنه هو المسؤول الآن وليس جاي غارنر هو الذي يقرر، وأنه ليس مستعجلاً للقائهم (ص ٦٠).

اجتثاث البعث

يكشف بول بريمر أن الولايات المتحدة هي التي أعدت قانون أو قرار «اجتثاث البعث». وينقل أنه قبل التحاقه بوظيفته وفي يوم ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ أطلعته رامسفيلد على تعليمات تقول إن الائتلاف سيحارب بقوة أركان نظام صدام السابق - حزب البعث وفدائيي صدام «الذين أزعجوا قواتنا خلال زحفها على بغداد»، وأن دوغلاس فيث (Douglas Feith) وكيل وزير الدفاع أطلعته على مسودة خاصة بـ «اجتثاث البعث من المجتمع العراقي» مشدداً على أهمية المرسوم.

ويشير إلى أن الجنرال فرانكس كان قد حظر حزب البعث في «رسالة الحرية» التي وجهها يوم ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أي بعد أسبوع واحد من احتلال بغداد (ص ٥٦). وينقل بريمر كيف أن فيث كان مستعجلاً على صدور المرسوم من قبل غارنر، إلا أنه أهمله وطلب منه التريث إلى حين وصوله إلى بغداد، فوافق فيث على ذلك، لكنه يشير إلى أن هذا المرسوم الذي كان يستهدف نحو ٢٠ ألف بعثي من ملاكات قيادية معينة، طبق بطريقة موسعة شملت آلاف من المعلمين ومن الناس الذين كانوا مجبرين على الانتماء شبه القسري أو اللاطوعي، وكان أحمد الجلبي أحد أكثر المتشددین على تطبيقه حين دعا إلى سلوك مسار أكثر إقداماً في الاجتثاث، والذي لم يكن بعيداً عن آراء السيد عبد العزيز الحكيم والدكتور إبراهيم الجعفري، إضافة إلى بيان السبعة والمقصود هنا: إضافة إلى الثلاثة الأوائل البارزاني والطالباني ونصير الجادرجي (ص ٥٦ - ٦٧)، في حين كان أياد علاوي غير مندفع في تطبيق القانون، بل إنه عوّل على التحاق البعثيين السابقين به، وهو ما حاول أن يلوّح به للأمريكان قبل الاحتلال وبعده، لكن مثل هذا التوقع لم يكن دقيقاً في إطار عجلة الاحتلال والتوجهات التي رسمها.

وينتقد بريمر القيادات المنفية العراقية، بالرغم من أنه تمّ استخدام بعضها تمهيداً لغزو العراق، فيتحدث عن مؤتمر لندن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الذي كان نتاجاً لقانون تحرير العراق على حدّ تعبيره، والذي وقعه الرئيس كلينتون عام ١٩٩٨ (والذي لعب أحمد الجلبي دوراً كبيراً في إقناع الإدارة الأمريكية على إصداره (ص ٦٠)).

يقول بريمر إن بعض المنفيين حصل على المساندة من الغرب وبعض الدول العربية (المعتدلة) من خلال أجهزة مخابرات. ومن خلال خبرته وعمله في ٣ بلدان محتلة من الألمان في أثناء الحرب العالمية الثانية، عرف أن ثمة ميلاً لدى السكان في النظر بعين الريبة إلى «حكومات المنفى»، ولهذا فإن التركيز على المنفيين سيخلق مخاوف في أوساط العراقيين، كما أنه يريد حكومة للعراقيين على حدّ تعبيره ولا بدّ من عدم الاستعجال في إنشاء إدارة عراقية مؤقتة (ص ٦٠ - ٦١). وهنا يقارن صلته بالقيادات العراقية المعارضة قياساً بعلاقة زلماي خليل زاد (السفير الأمريكي الحالي في العراق) الذي ترك لديهم انطباعاً بأنه يريد تسليمهم السلطة عند اجتماعهم بهم في حين أنه كان يفكر بطريقة معاكسة.

حاول بريمر أن يعرض بعض القضايا التي كانت محل اتفاق بينه وبين القيادات العراقية

المعارضة، وهي قانون اجتثاث البعث وتأييدهم لتحرير العراق وعدم تبديد النصر العسكري بتردد سياسي، ومحاكمة صدام وإنزال أقصى العقوبات بالقيادات البعثية، واستصغار كل ما يحدث اليوم وعلى أيدي قوات الاحتلال بحجة أن الذي حدث بالأمس كان أكثر فظاعة. ولهذا يتحدث عن المقبرة الجماعية في الحلة، لكنه يعتبر أهالي الفلوجة أو مداممة جماعة الصدر في النجف، تدخل في إطار استعادة هيبة القانون وتطبيقاً لسلطة الدولة ونظامها. وهو لا يأتي على ذكر اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقها لعام ١٩٧٧ الخاصة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة وحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير (الدولية)، كما أنه لا يتحدث عن استحقاقات القرار رقم ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ والذي اعترف بكون الولايات المتحدة «قوة احتلال»، وبالتالي فهي تخضع للقانون الدولي الإنساني.

حلّ الجيش العراقي

وكانت جميع القوى المتعاونة مع بريمر في إطار مجلس الحكم مؤيدة لقرار حلّ «الجيش العراقي». وهنا يحاول أن يجادل أحياناً بعض القيادات العراقية من أن الجيش ليس كلّه سيئاً، فيقول « لكن العديد من العراقيين خدموا بشرف منذُ أجيال عديدة في القوات المسلحة، وعلى الرغم من سني القمع، دافع الجنود الشيعة بشجاعة عن وطنهم ضدّ الإيرانيين الشيعة في الحرب العراقية - الإيرانية الطويلة والدموية في الثمانينيات، فقد كان الجيش القديم يضم بعض المحترفين الحقيقيين، ولم يكن يحظى بثقة صدام لهذا السبب جزئياً (ص ٧٣).

وبحسب تصريحات لرامسفيلد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أُلح استناداً إلى دوغلاس فيث أنه أدّى دوراً في قرار تسريح الجيش العراقي، ونقلت صحيفة واشنطن بوست بيان رامسفيلد على التلفزيون الذي قال فيه: «إن الجيش العراقي حلّ نفسه وذهب الجميع إلى البيت»، لكنهم نسوا أن قرار حلّ الجيش والقوى الأمنية كان من أول مراسيم بول بريمر، وكان ذلك قد أعقب تصريح الرئيس بوش انتهاء العمليات العسكرية الكبرى في أيار/مايو ٢٠٠٣.

ويقول بريمر في موضع آخر: «دعونا نحدد ما هي أهدافنا بوضوح. من الضروري إقناع العراقيين بأننا لن نسمح بعودة أدوات صدام القمعية: حزب البعث أو أجهزة المخابرات أو حتى صدام، فنحن لم نرسل قواتنا إلى نصف العالم الآخر لكي نطيح بصدام ونضع دكتاتوراً آخر في مكانه» (ص ٧٤).

وأشار إلى أن الأكراد الذين تمتعوا باستقلال ذاتي واسع لمدة اثنتي عشرة سنة بعد حرب الخليج بحماية قوة أمريكية، لن يقبلوا البتة بإعادة وحدات الجيش السابق وإعادة تسليحها كما أفاد البارزاني والطالباني (ص ٧٥).

وكان القرار الثاني الذي اتخذه بريمر بعد قرار حلّ البعث وحظر نشاطه، هو قرار حلّ الجيش العراقي ضمن الكيانات التي لها علاقة بالأمن الوطني والتشكيلات العسكرية في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد هنا الحكيم بريمر على هذه الخطوة وكذلك البارزاني واصفاً إياها بالخطوة الرائعة، وهي دليل على جدية الائتلاف على إنشاء عراق جديد موحد (ص ٨١).

ركز بريمر على إعادة إنتاج النفط باعتباره إحدى الأولويات الصعبة. وجدير بالذكر أن وزارة النفط لم تطالها أعمال النهب والسلب، ويعتبر بريمر أن ثلاثة مصادر هي التي قامت بتلك الأعمال وهي «النهابون والبعثيون المتعصبون وربما الإيرانيون» (ص ٩٦)، لكنه لا يتكلم عن واجب القوات المحتلة في حماية أرواح وممتلكات المواطنين والإقليم الذي تحتل أراضييه طبقاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وقواعد القانون الدولي الإنساني.

مجموعة السبعة ومجلس الحكم الانتقالي

يشير بريمر إلى عدم جدية مجموعة السبعة، إضافة إلى عدم جدية أعضاء مجلس الحكم في ما بعد، فهؤلاء لم يثبتوا رغبتهم في توسيع وضم المزيد من العرب السنة والمسيحيين والتركمان، وقبل ذلك النساء إليهم، ويقول إنه كتب إلى رامسفيلد يشكوه من مجموعة السبعة التي لم ترتقِ إلى ما هو مطلوب منها من مهمات وأن هناك شللاً داخلها (ص ١١٢).

ويقول عن أحمد الجلبي، إنه شخصية ذات نفوذ في واشنطن، زود الإدارة بمعلومات عن أسلحة الدمار الشامل عن طريق المؤتمر الوطني العراقي، لكنه انتقل إلى المعارضة الصريحة للائتلاف الدولي، ويذكر أنه يفهم في الاقتصاد وكسب ثروة من التعاملات التجارية التي تحوم الشبهات حول بعضها، وكان يتمتع بعلاقات وثيقة مع الكونغرس ومع البنتاغون، وفي الوقت نفسه يشكو منه ومن ارتباطاته مع إيران وفي محاولته لتأسيس البيت الشيعي، في حين أن كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي آنذاك قالت: إن الجلبي ينشط بشكل متزايد في العمل ضدّ المصالح الأمريكية بالميل إلى الشيعة الرافضين، وأن المشاعر السائدة في واشنطن هي طرده من مجلس الحكم الانتقالي، لكن بريمر يقول إنه أوصى بالتروي ويعلق قائلاً: كنا نحاول ضبطه داخل الخيمة رغم أن الثمن مرتفع (ص ٦٤ و ٣٩٩).

أما عن **الجعفري** فيقول إن أحاديثه غير متناسقة وتغلب عليها السرعة والإيماءة باليدين، ويتخيل بريمر ماذا يمكن أن يحدث لو سلّمت الحكومة الأمريكية العراق إلى هؤلاء المنفيين في أيار/مايو ٢٠٠٣ كما كان يريد بعض الأشخاص في واشنطن (ص ١٥٧ - ١٥٨ وما بعدها) وهو ما كان يريده بإلحاح الجلبي والباحه جي وآخرون.

يقول بريمر إنه أبلغ مجموعة السبعة «إنكم لا تمثلون العراق. أنتم منفيون وتحديثكم أن توسّعوا مجموعتكم بضم العراقيين الذين عاشوا هنا تحت حكم صدام وأن تعيّنوا النساء والمسيحيين والتركمان والزعماء القبليين، وقد وافقتم على القيام بذلك لكن لم تفعلوا» (ص ١١٩).

يشرح بريمر كيف حاول ترويض المجموعة لإدخالها إلى الخيمة المسماة مجلس الحكم الانتقالي: الجلبي كان يحرض ضده ويطلب بإرسال نواب القادة لكنه رفض؛ والحكيم قال إنه يريد أن يتفرغ لخدمة شعبه، فأجابه بريمر: «مجلس الحكم هو أفضل مكان لخدمة شعبك»، وأنه كان يتصنع عدم الالتزام بشأن المشاركة في مجلس الحكم، فذكره بخطأ الشيعة في العام ١٩٢٠ عندما امتنعوا عن المشاركة في الحكم (ص ١٢٧).

الطالباني كان يريد السفر إلى آسيا، فطلب منه تأجيل الزيارة وأعلن الموافقة على العمل في مجلس الحكم «بناء على مناشدتك الشخصية يا سعادة السفير». أما البارزاني فقد قال له: إنني أكره بغداد ولا أريد أن اضطر إلى العيش ولا حتى السفر إلى هناك، لكن إذا أصررت سأوافق على العمل في المجلس على مضض! والحكيم الذي كان متردداً اشترط اطلاعه على الأسماء، فتم ذلك مع إضافة أحد خصومه إلى القائمة، فاحتج وهنا ألغى الاسم لكي تتم موافقته.

أما الحزب الشيوعي فكان البريطانيون قد اقترحوا ضم أحد الأعضاء، ويقول إن ساورز سأله إذا كان لديه اعتراض مبدئي على الفكرة، فيقول إنه اشترط أن يجد شخصاً تخلّى عن الأفكار الشيوعية الخاطئة بشأن كيفية إدارة الاقتصاد، ويقول إنه التقى مع عزيز محمد الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الذي سأله عما تعلمه من سقوط الشيوعية السوفياتية. ثم يبدي انطباعاته إثر سماعه تعليقات عزيز محمد الذي يعتقد بأن بريجنيف لا يزال يتولى مقاليد الأمور في موسكو. وهكذا شطبنا عزيز (محمد) من اللائحة كما يقول ويردف، ولكن من حسن الحظ إننا أنا وساورز أجرينا مقابلة مع بديل عزيز (محمد) وهو حميد مجيد موسى (الأمين العام الحالي)، ويقول إنه «يدرك بوضوح الحاجة إلى تشجيع القطاع الخاص»، ويمتدح بريمر موسى بأنه أحد أكثر أعضاء مجلس الحكم تأثيراً وشعبية (ص ١٢٦).

وكان سيد محمد بحر العلوم قد فوَّح لكنه اعتذر لثلاثة أسباب: الأول، إنكم جئتم إليّ بوقت متأخر (بعد اكتمال القائمة)، والثاني، ملاحظة السيستاني بأن يكتب الدستور هيئة منتخبة، والثالث، لأن هناك ثلاث محافظات جنوبية غير ممثلة في المجلس، لكنه في نهاية المطاف وافق على التعاون قائلاً «لم أرفضكم، إنني راغب في التعاون معكم». لكنه لا يفضل ذلك شخصياً واقترح ابنه د. إبراهيم بحر العلوم. وسأل ماذا لو أوصى المجلس بألية لكتابة الدستور تتعارض مع فتوى السيستاني؟ وفي نهاية المطاف وبعد أن أصرَ بريمر على التمثيل الشخصي والمباشر لأعضاء مجلس الحكم وافق بحر العلوم على المشاركة.

وبموافقته اكتمل الأعضاء الـ ٢٥، فتم الاتصال مع دي ميلو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الذي عاد من السعودية، لكي يتم إعلان تشكيل المجلس، حيث تكون من: ١٣ شيعة و ٥ سنة و ٥ أكراد و ١ كلدو آشوري و ١ تركماني، وعُرفت تلك بوصفة بول بريمر السحرية. ويقول بريمر إن الشريف علي كان مستاءً جداً من استبعاده (ص ١٣١). ومن المفارقات لحظة الإعلان وكيف تصرف بريمر: أوقف الجلبي عند الحاجز لأنه جلب معه ٤ مساعدين بدلاً من ٢ بحسب الاتفاق وهدد بالعودة إلى المنزل، أرسل له بريمر من يقول له عند البوابة: اذهب إلى البيت إن كنت تفضل ذلك، فاضطر الجلبي إلى إسقاط ٢ من مساعديه. وبمثل هذه الطريقة الفظة والخشنة كان يتصرف بريمر مع الأعضاء الآخرين. ويؤكد بريمر في ما بعد عدم فعالية مجلس الحكم الانتقالي الذي أسسه بالقول: إنه لم يستطع تنظيم موكب، فما بالك بإدارة بلد!

يظهر بريمر كيف أنهم كانوا يتضايقون من الإعلام المضاد ويضع تلفزيون «الجزيرة» في هذه الخانة. وينقل كيف كان أعضاء مجلس الحكم يردون على الجزيرة ويشرح كيف هبّ الباجه جي والجادرجي وبحر العلوم بوجه الصحافيين والإعلاميين، وكيف أنهم (أي الإعلام العربي) لم ينقلوا الأعمال الوحشية التي ارتكبتها صدام والمقابر الجماعية واستخدام الغازات السامة.

مقتدى الصدر

كان السيد مقتدى الصدر الشغل الشاغل لبريمر طيلة فترة حكمه، بل إنه منذ اللحظات الأولى لوصوله إلى العراق كان يفكر كيف يتعامل معه، وذلك لعدة أسباب: أولاً، لأن الاستراتيجية الأمريكية كانت تريد أن تقول إن جميع الزعامات والقيادات الشيعية متعاونة مع الأمريكان، وليس فيهم من هو ضد الاحتلال أو يؤيد خروج القوات الأمريكية من العراق أو يدعم المقاومة. وثانياً، لأن وجود شخصية اعتراضية مثل السيد مقتدى يجعل بعض الزعامات الطائفية الشيعية مترددة في التعاون وبخاصة إن هناك منافسات ومزاودات تتم على الأرض. وثالثاً، أن ذلك يجرح السيستاني الذي كانوا يعولون على رأيه باعتباره القول الفصل والحكم الأخير، فوجود ممانعة من جانب مقتدى الصدر لا توفر إجماعاً شيعياً أو رأياً موحداً لجميع الكيانات المذهبية الشيعية. ورابعاً، لأن وجود مقتدى الصدر وأمثاله سيشتجع زعامات شيعية على الممانعة والرفض وربما سيشتجع على التعاون مع الزعامات الطائفية السنية ضد الاحتلال، لذلك كان بريمر حريصاً على إبقاء مسافة متباعدة بين التكتلين، وفي الوقت نفسه حريصاً على مشاركة زعامات طائفية سنية في مجلس الحكم ممثلة بالحزب الإسلامي العراقي أو غيره.

وبعد أن اتسعت مجموعة السيد مقتدى الصدر وأخذ يرفع بعض الشعارات المناوئة للاحتلال، ويضغط على الشارع لتأييده، بدأ التفكير بالتخلص منه من جانب بريمر وأصبح الأمر شغلاً شاغلاً وهماً يكاد يكون مستمراً.

يقول بريمر: طلبت من الجعفري الذي كان يستضيفه في بيته على الغداء، الاجتماع دقيقة على انفراد لإثارة مسألة حساسة، تركنا مساعد الجعفري، فأوضحت له بأن مقتدى الصدر نشر مؤخراً هجوماً لاذعاً على العراقيين الذين يتعاونون مع الائتلاف، وأورد قائمة تضم ١٢٤ اسماً وصفهم بالخونة ذاكراً أن تصفية هؤلاء واجب وطني وديني (ص ١٥٩)، وكان الصدر قد شكل جيشاً أسماه «جيش المهدي» قبل أسابيع قليلة من تشكيل مجلس الحكم.

أبدى الجعفري حيرته بحسب بريمر الذي يقول بأنه سلمه نسخة من الجريدة، وقد قتل واحد على الأقل ممن وردت أسماؤهم في اللائحة، ويقول بريمر إن الصدر مشتبه به بمقتل السيد عبد المجيد الخوئي (الذي يعطيه صفة آية الله العظمى، ويبدو أن بريمر لا يميز بالدرجات العلمية، فإذا أراد أن يمجد أو يرتاح لرجل ديني شيعي أعطاه لقب آية الله العظمى، وإن غضب منه حتى وإن كان آية الله العظمى يحرمه من ذلك لللقب)، ويعتبر بريمر أن مقتدى الصدر هو إسلامي بلشفي لا يؤمن إلا بالقوة ولن يتوقف من الحصول عليها (ص ١٦٩).

وحاول بريمر دفع الأمور باتجاه إلقاء القبض على السيد مقتدى الصدر بتهمة قتل السيد عبد المجيد الخوئي، خصوصاً عندما أبلغ القاضي رائد الجوهي بأن لديه شاهدي عيان مستعدان للشهادة بأنهما سمعا الصدر وهو يصدر الأمر بقتل الخوئي، لكن القاضي أراد فتح الجثة قبل قيام الشرطة العراقية بتنفيذ الاعتقال.

لكن مشكلة السيد مقتدى الصدر لم تنته وظلت تتفاقم ببطء أحياناً، خصوصاً بعد اندلاع «أعمال شغب» في البصرة، ويذكر أنه كان أكثر الجماعات تشدداً في مواجهة مقتدى

الصدر وتطبيقه القانون، وكادت عملية الاعتقال تتم، ويقول إنه رأى من الحكمة التحدث إلى الجعفري رئيس مجلس الحكم آنذاك، الذي بدا على اطلاع وافٍ بالقضية المرفوعة «وكان يحبذ العملية بشدة»، قائلاً «إن اعتقال مقتدى الصدر مسألة جوهرية للعدالة»، وأضاف «يجب أن لا يكون هناك أحد فوق القانون» في العراق الجديد (ص ١٧٦).

وفي مرة أخرى يذكر العلاقة ما بين «الأخوة الأعداء» على حدّ تعبير كازنتازكي، أي بين المجموعات الشيعية، فإضافة إلى ما ذكره الجعفري بخصوص إنجاز العملية بشدة وتأمين العدالة، هناك لومٌ من أن القضية تفاقمت، في حين كان الأمر يقتضي إنهاءها وهو ما كان يريده السيد علي السيستاني كما يذكر بريمر. ويقول بريمر إن عادل عبد المهدي طلب مواصلة الضغط على مقتدى الصدر، وكان رأي السيستاني سلبياً بشأن إجراء مفاوضات مباشرة مع مقتدى، حين أجاب بشكل سريع وواضح «نحن لا نعرف سبب التفاوض مع مقتدى أو فائدة ذلك» (ص ٤٤٥). ولعل هذا الرأي كان هو الغالب، حيث كانت القيادات المذهبية الشيعية تريد التخلص من مقتدى وإن كان على طريقة «أكل الثوم بلسان الغير»، أي أن يتم ذلك بواسطة قوات الاحتلال وليس بصدمات داخلية.

السيستاني

يقول السفير هيوم: «إذا عنف السيستاني مقتدى بشدة، سيفقد الوغد ماء وجهه»، إذ إن السيستاني هو الزعيم الأبرز للمرجعية في النجف والمسؤول الروحي عن الحوزة، ويؤدي دوراً مماثلاً بحسب بريمر للدور الذي يؤديه البابا لدى الكاثوليك، فهو لا يدير الحركة اليومية للسياسة، لكنه يمارس نفوذه عبر المحادثات الخاصة مع الأتباع المخلصين والبيانات أو الفتاوى العامة التي يصدرها بين الحين والآخر (ص ٢١٣).

وكان السيستاني قد عبّر عبر قنوات خاصة بأنه لن يجتمع مع أحد من الائتلاف (قوات الاحتلال). ويقول بريمر: لم اضغط من أجل عقد اجتماع شخصي معه، وكان هيوم الذي يفهم الإسلام والعالم العربي، قد حلل هذا الموقف بأن السيستاني لا يريد أن يُشاهد علناً أنه يتعاون مع القوات المحتلة، فثمة أطراف لسنة عشرين (المقصود ثورة العشرين وفتوى الإمام الشيرازي بالجهاد ضدّ البريطانيين)، إضافة إلى ذلك وجود بعض المتهورين الذين يمكن أن يستغلوا علاقته بالقوات المحتلة، بحسب ما يقول هيوم من أمثال مقتدى الصدر، ويضيف لكن السيستاني سيعمل معنا، فنحن نتقاسم الأهداف نفسها.

كانت هذه الأحاديث بين بريمر وهيوم التي يدونها بريمر في كتابه، في حين كانت هناك أحاديث إعلامية وصحافية بخصوص الانقسام المفترض بين السيستاني والقوات المحتلة، في حين ينقل بريمر أنه في ذلك الوقت كانت هناك اتصالات سرية بينه وبين السيستاني عبر الوسطاء (ص ٢١٤)، ولكي يدلل بريمر على رأيه يقول: في أوائل صيف ٢٠٠٣ أرسل السيستاني إليّ برسالة يقول فيها إنه لا يتخذ موقفه بسبب عداته للائتلاف، بل هو يتجنب الاتصال ليتيح فائدة أكبر لمسايعنا المشتركة، وأنه قد يفقد بعض صدقيته إذا تعاون (معنا) علناً.

ولا أدري الآن بعد أن يطلع القراء على ثلاث قنوات سرية بين السيستاني وبريمر ماذا سيقولون؟ ولماذا لم تكن هذه القنوات علنية ومباشرة أو عبر ممثلين رسميين؟! ونتساءل هل كان بريمر أميناً وصادقاً أم أنه ادعى الكثير وحاول تضخيم دوره ناسباً لنفسه بطولات وأمجاد، ساعياً لإعلاء مكانته، سواء كان بسوء نية أو من دونها، فقد قلل من شأن الآخرين، مبدياً عدم جدارتهم وأهليتهم من خلال استعدادهم للتعاطي معه ومع الاحتلال من دون أي اعتبار مبدئي أو أخلاقي، إن كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتبقى تلك تساؤلات وافتراضات بحاجة إلى تدقيق وتوثيق، وكان جديراً ببريمر وهو يدون شهادته أن ينشر بعض الرسائل المتبادلة والوثائق التي تحدت عنها وبعض محاضر الاجتماعات وبعض التقارير وغيرها، وخصوصاً أن إشاعات كثيرة قد لاكت سمعته بما فيها بعض تصريحات أعضاء مجلس الحكم الانتقالي (ولكن بعد مغادرته العراق) تتعلق بفشله السياسي وفضائله الشخصية والارتكابات التي تمت في عهده، مثلما حصل في الفلوجة والنجف ومدينة الصدر وفي سجن أبو غريب أو غيرها، ناهيكم باتهامه بتبديد المال العام وانتشار الفساد والرشوة على نحو لم يسبق له مثيل، حيث قيل إنه بدد نحو ٨ مليارات و ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، صُرف بعضها من دون إيصالات وعلى عقود وهمية خلال فترة الـ ١٣ شهراً التي حكم فيها العراق.

لكن تلك التساؤلات والافتراضات تصبح اتهامات وشكوكاً خطيرة إن لم تتم الإجابة عنها وإجلاء حقيقتها من جانب الشخصيات والجهات التي تناولها بريمر، لتحديد المسؤوليات ووضع الأمور في نصابها إحقاقاً للعدالة، وإلا فإن هذه «الشهادة» واليوميات أو المذكرات ستؤخذ على محمل الجد كلاً أو جزءاً وتصبح تاريخاً وحقيقة من حقائقه.

أما القنوات الثلاث لعلاقة السيستاني مع بريمر فهي: الأولى، عبر د. موفق الربيعي، والثانية، عبر السيد حسين إسماعيل الصدر (الذي يعيش في الكاظمية)، والثالثة، عبر السيد عماد ضياء (الخرسان) المسؤول في لجنة إعادة الإعمار الأمريكي الجنسية وأحد المعتمدين للسياسة الأمريكية في العراق، فهل ستؤثر هذه العلاقة وما ترشح عنها في أوساط المؤمنين من الشيعة تحديداً، وهو الأمر الذي تخوف منه السيستاني لأنه يؤثر في الصدقية (ص ٢٥٣).

يقول بريمر: «وبين تموز/يوليو وأواسط أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تبادلنا أكثر من عشر رسائل مع السيستاني، وينقل إشادة السيستاني بما فعله التحالف من أجل الشيعة والعراق، مع إصراره على وجوب انتخاب المؤتمر الدستوري بالاقتراع المباشر. ويؤكد بريمر القناة غير المباشرة مع السيستاني باصطحابه وزير الخارجية الأمريكية كولن باول عند زيارته إلى العراق إلى عشاء في منزل آية الله السيد حسين الصدر الذي بحسب ما يقول كان يقابل السيستاني كل أسبوع (ص ٢١٥).

يقول بريمر إن السيستاني كان يخشى التهديد الذي يشكله مقتدى الصدر، وأنه حاول الاعتذار عن اللقاء بمقتدى الصدر الذي التقاه ابنه محمّد رضا، وإن السيستاني أبلغ الربيعي

بأن خياره المفضل هو أن لا يبقى مقتدى الصدر. ويعلق بريمر أنه افترض «أنه يريد أن يقتل الشاب»، ولعل ذلك ما شاع من تدخل إيراني وسوري لحمل السيستاني على العودة من لندن حيث كانت فترة اختياره العلاج بداية العدّ التنازلي لتصفية مقتدى، وقيل إن الإيرانيين أرسلوا له السيد جواد الشهرستاني لإقناعه بالعودة لإنقاذ الصدر، وخوفاً من تدهور الموقف وحدث انشطارات عميقة في الوسط المذهبي الشيعي.

وينقل الربيعي عن السيستاني أنه كان مشغولاً جداً بمقتدى، في حين حاول هو أن يشركه في بحث العملية الدستورية، لكنه لوّح بيديه بما معناه «أية انتخابات ومن يستطيع التحدث بذلك؟ وهو ما يذكره بريمر.

ولا أدري كيف جاءت معلومة تقول إن السيستاني أخبر الربيعي بأن الرئيس السوري بشار الأسد بعث إليه برسالة سرية تدعوه إلى إصدار فتوى إلى الجهاد ضدّ الائتلاف، مثل ما فعل قادة الشيعة في سنة ١٩٢٠، وهو ما ينقله بريمر عن الربيعي، والأمر يتطلب تأكيداً أو نفيّاً من جانب السوريين ومن جانب الربيعي حيث وردت الرواية على لسانه باعتباره هو الذي نقل خبر الرسالة إلى بريمر (ص ٢٥٤).

إن ما ورد بخصوص السيد السيستاني بحاجة إلى تدقيق وتوضيح وخصوصاً أن ذلك يلحق إساءة بالغة بالمرجعية وأنصارها، في ما إذا كانت الأمور تسير على هذه الشاكلة التي نكرها بريمر، ويضع صدقيتها في مهب الريح، ليس على صعيد أوضاع الحاضر بل على صعيد تاريخي ومستقبلي بحيث يصبح كشف العلاقات الداخلية والخارجية وتوثيقها بما فيها الدرجات العلمية والموارد المالية وكيفية التصرف بها، استحقاكاً لا يمكن الفكك منه سواء ما يتعلق بالعلاقة مع جمهور المقلّدين (الأتباع) بشكل خاص والشيعة، والمسلمين بشكل عام، أو بما له علاقة وتبعات ومساءلات أمام الدولة وهيئاتها.

وهذا الأمر يحتاج إلى وقفة جدية مسؤولة وبروح الشفافية والعلانية والحرص على مستقبل المرجعية والطائفة، فهناك فرق بين الطائفة والطائفية، فالأخيرة تعمل على استغلال النفوذ المذهبي بشكل خاص والديني بشكل عام لتحقيق مكاسب سياسية، قد لا يكون لها علاقة بالطائفة أو تعبير عن مصالحها بقدر ما لها علاقة بأمراء الطوائف والمنتفذين فيها، سواء كان ذلك عبر العمل على إلغاء أو تهميش أو إقصاء أو عزل أو استئصال الآخر، أو محاولة ادعاء أفضليات أو العمل على إملاء الإرادة تحت عناوين مختلفة، فتارة بحجة «المظالم التاريخية»، وأخرى بحجة تمثيل الأغلبية، وثالثة تحت يافطة الحفاظ على الهوية وغير ذلك من مزاعم ومبررات.

ولهذا أقول إن الطائفية شيء، والطائفة شيء آخر، فهذه الأخيرة هي عبارة عن كيان قائم بذاته توالد عبر العصور واكتسب مكانة معينة، ولديه خصائصه وطقوسه وممارساته وتقاليدته الخاصة به مثل بقية الطوائف والفرق الأخرى. وأود أن ألفت الانتباه هنا إلى أن عالم الاجتماع العراقي الكبير علي الوردي، كان قد نبه منذ وقت مبكر إلى خطر الطائفية عندما وصف هؤلاء في الخمسينيات وهم يتعكزون على الطائفة للحصول على امتيازات سياسية، بأنهم «طائفيون

بلا دين»، لأن المتدين الصحيح والمسلم الصادق والمؤمن الحقيقي، لا يمكن أن يكون طائفيًا وخصوصاً أنه يستند إلى تعاليم الإسلام السامع وإلى القيم الإنسانية.

يوجد في الطائفة الواحدة متدينون وغير متدينين، علمانيون وغير علمانيين، تقدميون ورجعيون، محافظون ومجددون، تقليديون وحدثيون، ولهذا السبب لا يمكن لأحد ادعاء تمثيل الطائفة أو النطق باسمها مهما كان له من مكانة ودور، فأفرادها كمكوّن تاريخي يتوزعون على تيارات فكرية وسياسية واجتماعية متنوعة ومتعكسة أحياناً، ولهذا مهما علت مكانة أية مرجعية فإنها لا يمكن أن تعبر عن هذا الخليط غير المتجانس أحياناً، ناهيك بأن هناك روابط أبعد من حدود الطائفة، كالمواطنة والوطنية ركن الدولة العصرية التي يمكنها حماية الحقوق على أساس المشترك الوطني والهوية الجامعة غير التجزئية سواء كانت مذهبية أو عرقية أو عشائرية أو جهوية أو فئوية أو غير ذلك.

جدير بالذكر أن الرسائل التي تمّ تبادلها خلال عام ونيف بين السيستاني وبريمر زادت على ثلاثين رسالة، وأحياناً كان عماد ضياء الخرسان يطير بطائرة خاصة لملاقاة السيستاني لحمل رسالة إليه ليعود بعدها فيبلغ بريمر.

ينقل بريمر عن السيستاني أنه أرسل إليه رسالة يذكر فيها بأنه مستاء من ملاحظات السيد عبد العزيز الحكيم إلى الرأي العام، بخصوص انتخاب المجلس التشريعي وتسليم السيادة، بعد مقابلة السيد السيستاني.

يقول بريمر: ولكي استوضح الموقف استخدمت قناتي الخاصة للاتصال بالسيستاني (عماد ضياء الخرسان) الذي اثبت فائدته كقناة سرية للاتصال بالسيستاني، استذكرت فيها معاناة الشيعة من الأنظمة الظالمة والمستبدة مبدياً تفاؤلي بشأن تحسين الأوضاع وبشأن التعاون. في تلك الليلة عاد عماد الخرسان حاملاً معه أخباراً طيبة، قال وهو يقرأ ملاحظاته «إن أية الله العظمى معجب بك ويحترمك وهو يقدر الفرصة للعمل معك من أجل مستقبل العراق، لكنه يريد التقدم بانتخابات مباشرة.. حتى وإن كانت غير مثالية.. وإن أية الله العظمى يؤمن بالديمقراطية، وهو ملتزم بالعمل مع الائتلاف» (ص ٣٠٨).

وتأكيداً على ثقة السيستاني ببريمر يقول الأخير إنه تسلّم رسالة من السيستاني في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ قال السيستاني فيها: إنه يريد أن تأتي لجنة من الأمم المتحدة إلى العراق لدراسة مسألة إجراء انتخابات «خلال مدة ٣٠ يوماً» لتقدّم تقريراً بعدم إمكانية ذلك بحلول ٣٠ حزيران/يونيو. يقول بريمر لقد أخبرت بلير (تعليقاً على قول السيستاني) «وذلك يعني على ما أرجو أن يبحث عن إنقاذ ماء وجهه» - المقصود السيد السيستاني - (ص ٣٤٠) وذلك في معرض الخروج من ورطة إجراء انتخابات في وقت مبكر.

وكانت المشكلات التي واجهت صياغة الدستور حسبما يذكر بريمر، هي موضوع الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، ودور الدين وحقوق المرأة ومشكلة كركوك والفدرالية وكيفية تطمين العرب السنة، ويقول إنه سمع من الربيعي وعماد الخرسان في تقريرين مفصلين موقفاً مرناً بشأن دور الإسلام، إلى أن تمّ التوصل إلى أن الإسلام يعتبر مصدراً

رئيساً وليس المصدر الرئيسي، كما أن الجلبلي اقترح لغة مشددة ضدّ البعثيين تأكيداً على سياسة الاجتثاث بما فيه حرمانهم من حقوقهم المدنية (ص ٣٧٥) على عكس خصمه اللدود أياد علاوي.

ويذكر بريمر ملاحظات السيستاني بشأن أغلبية ثلثي ثلاث محافظات لنقض الدستور، وكيف أنّه رفض أن يشير قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الصادر في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ إلى قانون إدارة الدولة الذي صدر في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، ويشيد هنا بريمر بالباجه جي الذي يقول إنه أدى لعب دوراً في ذلك، كما يؤكّد على جديته بين غالبية أعضاء مجلس الحكم، لكنه يغمز من قناته من خلال «كتاب» كان قد ألفه يشير فيه إلى عائدية الكويت للعراق، وذلك بعد محاججة صدام حسين له يوم زاره في المعتقل بعد إلقاء القبض عليه هو وعادل عبدالمهدي وأحمد الجلبلي وموفق الربيعي.

يقول بريمر إن اعتراض السيستاني عشية إصدار قانون إدارة الدولة كان بمثابة قنبلة، ولهذا حاولت كدبلوماسي إخفاء القبضة الحديدية داخل قفازي المخملي، وكتبت إلى السيستاني: أن سحب هذه المادة سيقوّض الإجماع ويعطي إشارة للإرهابيين بأن بوسعهم إخراج جهودنا لبناء عراق ديمقراطي حرّ عن مسارها، وإذا أصررت على ذلك فستقع أسوأ كوابيسك في الوقت الذي لا يستطيع بلدك تحملها».

وركب عماد الخرسان مروحية بلاك هوك بشجاعة وتوجه إلى النجف، ويقول بريمر: قلت للربيعي الذي طلب مقابلي: أنتم الشيعة تلعبون بالنار وتخاطرون بتقويض العملية بأكملها. وبعد اجتماع القيادات الشيعية وبعد أخذ ورد ومناورات «كردية - شيعية» بين أعضاء مجلس الحكم واتصالات بكوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي آنذاك وإصرار الطالباني والبارزاني على فقرة المصادقة على الدستور، وافقت الأطراف المعنية على ذلك واعتبره بريمر يوم انتصار الديمقراطية في العراق.

ثلاث أزمات عشية تسليم السلطة

ويشخص بريمر ثلاث أزمات مرت بها العملية السياسية عشية ما سمي بتسليم السيادة.

الأزمة الأولى، عودة الأخضر الإبراهيمي، بإقناع السيستاني وبعض أتباعه من الشيعة الذين شنوا هجوماً عليه باعتباره قومياً عربياً وسنياً وغير ذلك، وأن إدانته لم تكن حازمة للانتهكات أيام صدام، وكان بعض الأعضاء قد وزعوا صورة للإبراهيمي وهو يدخل السيجار مع صدام قبل سنوات.

والسبب في ذلك أن الأخضر الإبراهيمي كان قد عبّر عن اعتقاده بوجوب ألا «يدير أصحاب العمائم السوداء»، المقصود رجال الدين الشيعة، الحكومة العراقية المؤقتة، ويقول بريمر إنه أبلغه أن أية الله السيستاني مهتم فقط بأغلبية شيعية في الحكومة الجديدة.

الأزمة الثانية، مشكلة مقتدى الصدر وجيشه المهدي الذي يقول عنه بريمر إنه أصبح أكثر وقاحة حيث كان يرتدي الكفن الأبيض، وأنه يتعطش للشهادة ويمارس أعمال شقاوة

ولديه سجن خاص يقوم بتعذيب المعتقلين، علماً بأنه ملاحق بأمر قضائي بمقتل الخوئي ومعه ١٢ من أنصاره (ص ٣٩٢). والمشكلة اتسعت خصوصاً عندما صعد مقتدى الصدر أمام منبر في جامع الكوفة وأطلق أشد هجوم انتقادي عندما صاح «لا لليهود. لا لإسرائيل. لا لأمریکا»، واعتبر «الاحتلال» مؤامرة صهيونية أمريكية. ويقول بريمر إن مقتدى امتدح هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ووصفها بأنها معجزة ونعمة من الله (ص ٣٩٤).

ويتحدث عن **فضيحة النفط مقابل الغذاء** وبخاصة أن الأمم المتحدة عيّنت فريق تحقيق برئاسة جول فولكر رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي السابق، وأن البرلمان البريطاني اتخذ خطوات للنظر في القضية، وأن الكونغرس الأمريكي سيحذو حذوه، لكن بريمر يشعر بالإحباط عندما عَلم أن أحمد الجلبي حاول إقناع مجلس الحكم بتولي تحقيق عراقي، والأكثر من ذلك فهو يعبر عن مخاوفه عندما يعلم أن الجلبي يريد من مجلس الحكم التعاقد من دون مناقصة مع شركة محاسبة لإجراء التحقيق (ص ٣٩٦). ويقول إنه أوكل الأمر إلى ديوان الرقابة المالية للتدقيق، ولكن الجلبي أبداً استياءه من تصرف بريمر هذا وحاول التشكيك بإجراءاته بخصوص كشف الحقيقة «كاملة».

خلال عمل بريمر تصاعدت عمليات المقاومة المسلّحة ضد الاحتلال، كما انتشرت الأعمال الإرهابية التي تطال السكان المدنيين الأبرياء العزل، ولم تنفع كل الجهود لإعادة تأهيل قوة عراقية لحفظ الأمن وحماية النظام العام. ويعترف بريمر بذلك من خلال رسالة يبعثها للرئيس بوش يقول فيها: أتوقع زيادة الهجمات الإرهابية وإن قوات الأمن العراقية لا تزال سيئة التدريب ولا يمكن الركون إليها. ويضيف علينا ألا نخدع أنفسنا أو العراقيين في التفكير بأنهم سيكونون قادرين على تولى زمام الأمن.. فذلك يتطلب عدة شهور وربما سنوات. وقد كشف بريمر عن عدم فائدة جنود الدفاع المدني العراقي الذين فر نصفهم في الطريق إلى الفلوجة وتغيّب نحو الثلث في بغداد، وكانت نسبة التغيّب في مدينة الصدر ٨٠ في المئة وكذلك تغيّب رجال الشرطة في الجنوب أو كانوا سلبيين (ص ٤١١).

صدقت رواية بريمر تلك، فبالرغم من مرور سنتين على انتهاء مهمته تردّت الحالة الأمنية سوءاً وازدادت الفوضى وانتشر الإرهاب والجريمة المنظمة، وازداد الفساد والرشوة وتراجعت الخدمات على نحو صارخ، ولم تتمكن قوات الأمن من تأهيل نفسها، ولم تعلن القوات المحتلة أن في نيتها الرحيل. ومن جهة أخرى تعاطمت حالة الرفض الشعبي وبانت خطة الاحتلال وذيولها عارية، ولا يمكن ستر الفضائح التي حصلت سواء ما جرى في سجن أبو غريب أو الفلوجة أو النجف أو حديثة أو الإسحافي أو استخدام الفسفور الأبيض أو غير ذلك، على الرغم من أن هذه الأمور ما تزال في غالبيتها الساحقة طي الكتمان والتستر والسرية الكاملة.

يقول بريمر إن مقتدى الصدر يشكل تهديداً أكبر للإسلاميين الشيعة من تهديده للائتلاف الدولي، لكن الكثير منهم يخشى مواجهته، ويذكر أنه خاطب مجلس الحكم حين اشتدت أزمة الفلوجة ومقتدى الصدر: «أي عراق تريدون عليكم أن تختاروا وليس هناك موقف وسط، فالعراق الجديد لا يمكن أن يقبل بمقتدى، نحن لم نحرر العراق لنسلمه إلى دكتاتور جديد» (ص ٤١٤).

يقول بريمر إن مقتدى توجه إلى المدارس في بغداد وأجبرها على إغلاق أبوابها، وإن رجاله سرقوا مصرفاً كما هاجموا المصرف المركزي. ولا استغرب السيطرة على كربلاء بعد ذلك، إذ علينا تطبيق استراتيجية أناكوندا (Anaconda Plan) والإبقاء على المعتدلين الشيعة معنا، لكننا لا نستطع التحرك ضد مقتدى نفسه فيما يلتجئ في جامع الكوفة. وينقل رأي كولن باول الذي يدعم فيه رأيه، ويشير إلى أن بريمر كان يضغط لاتخاذ إجراء ضد مقتدى (ص ٤١٦ وما بعدها).

وخلال أزمة مقتدى وأزمة الفلوجة، حدث فشل ذريع لقوات الأمن العراقية، يقول بريمر: لقد خسرت الشرطة إلى حد كبير وكان نصف فيلق الحرس الوطني غائباً من دون إجازة، ورفضت كتيبة الجيش الجديدة القتال، وأعلن عبد الباسط تركي وزير حقوق الإنسان استقالته، وأبدى الباجه جي غضبه من عملية الفلوجة التي اعتبرها عقاباً جماعياً، وأبلغ حاجم الحسني قرار الحزب الإسلامي بالانسحاب من مجلس الحكم، وأن غازي الياور يعتزم ترك المجلس، وأن هناك احتمالاً بأن يتخلى الإبراهيمي عن مهمته بسبب غضبه من الوضع في الفلوجة، وهكذا بدا المجلس منقسماً بشأن العمليات في الفلوجة، وكان مقتدى قد دعا إلى ثورة شعبية، وتعرضت المنطقة الخضراء إلى هجوم صاروخي.

في هذه الأثناء نضجت فكرة الإتيان بـ أياد علاوي رئيساً للوزراء باعتباره «أصلب من كل زملائه» على حدّ تعبير بريمر، لكن بريمر كان يتخوف من احتجاج الإبراهيمي بسبب صلات علاوي المعروفة بوكالة الاستخبارات الأمريكية وقد يرفض السيستاني (ص ٢٢٦). وكان مقابل علاوي هناك من يرشح حسين الشهرستاني. يقول عنه بريمر إنه شيعي منغلق، وتتم المفاجأة حين يقول الشهرستاني إنه والسيستاني متفقان على شخصية سنوية لرئاسة الوزراء، كما أن الشهرستاني قريب جداً من الإيرانيين على حدّ تعبير علاوي الذي كان رئيساً للجنة الأمنية التابعة لمجلس الحكم، وكان البعض يردد أنه غير عراقي كما يقول الجعفري (ص ٤٥٨).

كما استبعد الجعفري الباجه جي من منصب رئاسة الدولة لأنه عاطفي جداً ويدخل في كثير من النزاعات واستخدم لغة فظة معهم، أما غازي الياور فقد رشح أياد علاوي، وهو ما دعا حميد مجيد موسى أمين عام الحزب الشيوعي إلى القول إنه «رجل جيد وشخص نزيه» (ص ٤٥٩)، وكان قد قدم دعماً قوياً لأياد علاوي بين أعضاء مجلس الحكم، لكن الإبراهيمي عبّر عن مخاوفه من أن وسائل الإعلام الأمريكية ستشير إلى أن تعيينه انتصار لوزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية على وزارة الدفاع على اعتبار أن الجلبي خسر تأييدها (ص ٤٦٣ - ٤٦٤)، وفي نهاية المطاف وافق جميع أعضاء مجلس الحكم بالإجماع على تعيين علاوي، وقد ترافق ذلك التعيين مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي بالإجماع في ٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٤ والذي حمل الرقم ١٥٤٦، حيث رحب القرار بالحكومة العراقية المؤقتة وتضمن الجدول الزمني الذي وضعه قانون إدارة الدولة بشأن العملية السياسية من دون الإشارة إليه، وهو ما دعا إليه السيستاني.

فضيحة أبو غريب

يقول بريمر إنّه ناقش فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب منتصف أيار/مايو ٢٠٠٤ مع أعضاء مجلس الحكم بعد أن انتشرت القصة في واشنطن بواسطة وسائل الإعلام، وقد كان برنامج «٦٠ دقيقة» قد نشر صوراً فوتوغرافية تظهر عمليات الإساءة، خصوصاً بعرض المعتقلين وهم عراة يتعرضون للسخرية والإذلال الجنسي على يد أفراد الشرطة العسكرية، بمن فيهم جنديتان تبتسمان بغرور.

ولكن المفارقة عندما قالت الدكتورة رجاء الخزاعي بأنها ترأست مؤخراً وفداً زار سجن أبو غريب فوجدت الرعاية الطبية هناك أفضل من الرعاية التي توفرها المستشفيات العراقية. وسأل الباجه جي مساعده عطا عبد الوهاب أن يدلي بشهادته عن سجنه في السبعينيات والثمانينيات، وسرد عليهم ذلك، وصب بعض أعضاء مجلس الحكم جام غضبهم على صدام حسين وتلفزيون «الجزيرة» ومحطة الـ بي بي سي (BBC) وانتهى الأمر بإدانة ومطالبات غامضة ومشوشة.

لا يذكر بريمر أعضاء الفريق العراقي المتعاون معه بالخير، فكلما ورد اسم أحدهم تراه يقدم الوجه السلبي ونقاط الضعف على أية جوانب إيجابية أو نقاط قوة، ولعل هذه نظرتة الجمعية إلى مجلس الحكم الذي يقول إنه لم يتوافق على أي شيء، لكنه بسهولة توافق على مخصصات أعضائه ومخصصات بنزين السيارات ٥ آلاف دولاراً شهرياً، بحيث يقتضي عليهم السير بالسيارة أكثر من ٩٠ ألف ميل أو ما يعادل ١٤٠ ألف كيلومتر (تسعون ألف ميل) شهرياً، وهو أمر غير ممكن على الإطلاق، لكنه يرتاح إلى ثلاث شخصيات هي: أياد علاوي (الصلب) ويشير إلى أنّه عمل عن كثب مع أجهزة استخبارات غربية وعربية، وعادل عبد المهدي (الرصين)، وحميد مجيد موسى (المرح).

كتاب بريمر أقرب إلى الأواني المستطرقة، فكلّ كلام قيل في جلسة سرية أو خاصة أو لقاء أو اجتماع اختزنه بريمر في وعائه الخاص، وتركه ليخرج من الجهة الأخرى، وقد لا يكون ذلك بعيداً عن خلطه بمواد وروائح أخرى، ليظهر علينا بالصورة والنكهة التي صدر فيها الكتاب. إنه لكتاب خطير لمرحلة خطيرة □